الأمن القومي والأزمات السياسية في العراق

م.م. فراس عامر محمد علي

جامعة بغداد / مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية

Firas.A.843@cis.uobaghdad.edu.iq

أ.م.د. سداد مولود سبع

جامعة بغداد / كُليّة العلوم السياسيّة

dr.sudadmawlood@gmail.com

الملخص:

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ظهرت دراسات مهتمة بالأمن القومي تتوافق مع التحولات السياسية والعسكرية الجديدة التي نشأت بعد الحرب، تأتي هذه الدراسات ردًا على التوازنات والتحالفات والصراعات التي نشأت بين القوى الدولية نتيجة الحرب، بالإضافة إلى الانتشار الواسع للأسلحة والتطورات النوعية التي شهدتها تلك الفترة. هذه التحولات أدت إلى تعديلات في النظام العالمي للدفاع عن ثوابته المتعلقة بالأمن القومي للدول.

تطوّر مفهوم الأمن القومي في العصر الحديث بناءً على الأهداف السياسية، وظهرت أهميته في سياسات الدول الكبرى خلال فترة الحرب الباردة والتوترات الدولية. وعلى الرغم من أن مصطلح "الأمن القومي" انتشر بعد الحرب العالمية الثانية، كما تطورت المقاربات النظرية والأطر الاستراتيجية للأمن القومي، وباعتبار العراق دولة قومية، فقد عانت من العديد من التهديدات التي تتعلق بأمنها القومي وارتبط بطبيعة الأزمات التي شهدتها، خاصة منذ عام ٢٠٠٣ خلال فترة الاحتلال الأمريكي، وما أعقبها من تطورات وتدخلات واسعة.

الكلمات المفتاحية: (الأمن القومي، العراق، الأزمات السياسية).

National security and political crises in Iraq

Asst. Lec. Firas Amer Mohammed Ali

University of Baghdad – Center for Strategic and International Studies

Firas.A.843@cis.uobaghdad.edu.iq

Asst. Prof. Dr..sudad Mawlood Sabea

University of Baghdad – College of Political Sciences

dr.sudadmawlood@gmail.com

Abstract:

After the end of the Second World War, Studies interested in national security appeared that correspond to the new political and military transformations that arose after the war, these studies come in response to the balances, alliances and conflicts that arose between international powers as a result of the war, in addition to the widespread proliferation of weapons and qualitative developments witnessed during that period. These transformations led to adjustments in the global defense system and its constants related to the national security of states.

The concept of national security has developed in modern times based on political goals, and its significance appeared in the policies of major countries during the period of the Cold War and international tensions. Although the term national security spread after the Second World War, theoretical approaches and strategic frameworks for national security have also developed, and as a nation-state, Iraq has suffered from many threats related to its "national security" and related to the nature of the crises it has witnessed, especially since 2003 during the American Occupation Period, and the subsequent developments and large-scale interventions.

Keywords: (National Security, Iraq, political crises)

المقدمة:

يعتبر الأمن القومي والأزمات من الموضوعات ذات الأهمية البالغة والتي تشغل العديد من الأفكار والنقاشات في المجتمع الدولي، وخاصة عندما يتعلق بالدول التي تتعرض لأزمات سياسية وحروب متعاقبة ومتكررة، ممات يؤدي بالتالي إلى التركيز على أهميته، فالعراق، كدولة في الشرق الأوسط، يمر بتحديات أمنية وسياسية هامة تؤثر على استقراره وتأثيره في المنطقة بأكملها.

يشير مفهوم الأمن القومي إلى الحفاظ على استقلال الدولة وسيادتها، فضلاً عن حماية مصالحها القومية وسلامة شعبها. وفي حالة العراق، تعتبر الأزمات السياسية واضطرابات الأمن تحديات كبيرة تهدد هذا الأمن القومي، ومنذ العام ٢٠٠٣، عانى العراق من سلسلة من الأزمات السياسية والأمنية التي ترتبط بغزو الولايات المتحدة والتغيير النظامي الذي حدث. تصاعدت الصراعات الطائفية والعرقية والسياسية، وتنامت التنظيمات المتطرفة مثل تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، مما أدى إلى انهيار الأمن والاستقرار في البلاد.

تعد الأزمة السياسية في العراق جزءاً من التحولات السياسية الكبيرة التي يشهدها الشرق الأوسط، وتتعلق بالتوازنات الطائفية والعرقية والديمقراطية. إذ يواجه العراق تحديات في بناء مؤسساته السياسية والأمنية وتعزيز العدالة والمصالحة الوطنية. لذا فأن تحقيق الأمن القومي وتجاوز الأزمات السياسية في العراق يتطلب جهوداً مستدامة وشاملة من جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك الحكومة والمجتمع المدني والمجتمع الدولي. كما أن الاستقرار في العراق له أهمية كبيرة للمنطقة بأسرها، ويعد تحقيق الأمن القومي فيه تحدياً حاسمًا للمستقبل السياسي والاقتصادي للبلاد.

أولاً- إشكالية الدراسة:

يعتبر الأمن القومي مفهوماً متعدد الأبعاد وتسعى مختلف الدول في العالم للحفاظ على أمنها من خلال العديد من الإجراءات وذلك تبعاً لاختلاف أنماط التهديدات المختلفة التي تواجهها، وبالتالي تسعى مختلف الدول إلى الاهتمام بتعزيز أمنها، وقد عانى العراق من حروب وأزمات متعددة منذ أكثر

من عقدين من الزمن، هذا بالتالي شكّل معضلة أساسية في تعميق الأزمات السياسية في البلاد وتنوعها، منها على المستوى الداخلي، ومنها ما يرتبط بعوامل خارجية محركة، دفعت بالتالي إلى تهديد الأمن القومي العراق والمساس به.

ثانياً-أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهمية نظراً لحاجة المكتبة العربية للدراسات التي تهم بالأزمات التي عانى منها العراق وارتباطها بالأمن القومي وتهديداته، إضافة لتقديم رؤية تحليلية لدور الأزمات التي مرّ بها العراق بتهديد أمنه القومي.

ثالثاً-أهداف الدراسة:

١- التعريف بمفهوم الأمن القومي.

٢- التعريف بأهم الأزمات التي تعرض لها العراق وأبعادها.

٣- العلاقة بين الأمن القومي العراقي والأزمات السياسية التي عانى منها.

رابعاً-تساؤلات الدراسة:

١- ما هو مفهوم الامن القومي وأبعاده؟

٢- إلى أي مدى ترتبط الأزمات التي عانى منها العراق بتهديدات الأمن القومي التي تعرض لها؟

خامساً-تقسيم الدراسة:

سيتم تقسيم الدراسة إلى مبحثين، سيتناول المبحث الأول المفهوم العام وتعريف الأمن القومي وأهميته، أما بالنسبة للمبحث الثاني سيتناول تهديدات الأمن القومي وعلاقتها بالأزمات التي عانى منها العراق.

المبحث الأول: مفهوم الأمن القومي وأهميته

مفهوم الأمن القومي يعتبر أحد المفاهيم الأساسية في علم السياسة والعلاقات الدولية. يشير إلى الحفاظ على سلامة الدولة واستقلالها وازدهارها، وحماية مصالحها العامة والمواطنين، سواء داخلياً أو

خارجياً. يتعلق الأمن القومي بحماية الدولة من التهديدات والتحديات التي تتعلق بالجانب العسكري وغير العسكري، وتشمل تلك التهديدات العسكرية الاجتياحات العسكرية والتهديدات بالعنف، وبين التهديدات غير العسكرية الأمن الاقتصادي والموارد الطبيعية والأمن البيئي والأمن السيبراني والإرهاب والجريمة الدولية. ويعد الأمن القومي أمراً ضرورياً لاستقرار الدولة ومنع الصراعات على المستوى الداخلي والخارجي التي قد تؤدي إلى التدهور السياسي والاقتصادي والاجتماعي. يتعاون الدول في سياق الأمن القومي لمواجهة التحديات المشتركة وحل النزاعات الدولية بطرق سلمية، وتعزيز التعاون الدولي والقانون الدولي في ضمان السلم والأمن الدوليين.

تتفاوت أولويات الأمن القومي من دولة إلى أخرى حسب الظروف والتحديات التي تواجهها. فمثلاً، قد يكون الأمن الاقتصادي هو الأولوية الرئيسية لبعض الدول نظراً لاعتمادها على الاقتصاد كمصدر رئيسي للقوة والتنمية، في حين قد تكون الأمن العسكري هو الأولوية الأساسية لدول أخرى نظرًا للتهديدات العسكرية المحتملة التي تواجهها.

بشكل عام، يعتبر الأمن القومي أحد الأسس الأساسية لاستقرار الدولة وتنميتها المستدامة. إذا تم تحقيق الأمن القومي بنجاح، يتيح ذلك للدولة البعد التنموي في الجانب الاجتماعي والاقتصادي والعمل على تعزيز العلاقات ببعدها الدبلوماسي مع الدول الأخرى، وبالتالي يسهم في تحقيق السلام والاستقرار العالمي.

المطلب الأول: مفهوم الأمن القومي وتعريفه

يستند مفهوم الأمن على مجموعة من المبادئ والأركان الأساسية، حيث يهدف هذا المفهوم إلى تحقيق أهداف معينة من خلال التفاعل واعتماد السياسات المتعلقة بتأمين وجود الدولة وسلامة مؤسساتها واستقرارها. يهدف الأمن أيضًا إلى ضمان قيم الدولة ومصالحها الحيوية، وتلبية احتياجاتها، وحمايتها من الأخطار القائمة والمحتملة سواء كانت داخلية أو خارجية.

يعتبر الأمن أحد العوامل الأساسية لاستقرار الدولة وتطورها، ويسهم في مشاركتها السياسية وتحقيق أهدافها الوطنية الحيوية. ولتحقيق هذه الأهداف، يتطلب وجود مكونات رئيسية تتفاعل مع بعضها البعض في عملية صياغة استراتيجية واضحة لحماية أمن الدولة واستمراريتها. تتضمن هذه المكونات على سبيل المثال لا الحصر، تأمين الحدود والتصدي للتهديدات الخارجية، وتعزيز الاستقرار الداخلي وحفظ النظام، وتعزيز قدرات الدفاع والأمن الوطني، وتعزيز العدالة وتعزيز الشفافية ومكافحة الفساد. وبالإضافة إلى ذلك، تلعب القيادة الفعالة والتخطيط الاستراتيجي وتعاون المؤسسات المختلفة دورًا حاسمًا في صياغة استراتيجية الأمن الوطني.

باختصار، يعد الأمن أساسياً لاستقرار الدولة وتنميتها، وتحقيق أهدافها الوطنية الحيوية. يتطلب تحقيق الأمن وجود استراتيجية واضحة وتفاعل المكونات الرئيسية التي تعمل سويًا لحماية أمن الدولة وضمان استمراريتها.

تاريخياً، يعود مفهوم الأمن القومي إلى وجود الدولة القومية وظهورها كوحدة أساسية في النظام الدولي بعد اتفاقية وستفاليا* في عام ١٦٤٨م. في تلك الفترة، تم تحليل الظواهر الأمنية ضمن إطار الدولة القومية، مما أدى إلى تطوير مفهوم الأمن القومي.

يرتبط الأمن القومي منذ نشأنه بالجوانب العسكرية والقدرة على الترهيب والردع وحماية الدولة، وقد قام والتر ليبمان بتعريف الأمن القومي قائلاً: "تعتبر الأمة آمنة في الحد الذي لا يتعرض فيه لخطر التنازل عن قيمها الأساسية إذا كانت ترغب في تجنب الحرب، وتكون قادرة على الحفاظ على هذه القيم عند تعرضها للتحدي عن طريق النجاح في حرب بهذا النوع، ويتضح من ذلك أن الأمن ينطوي على استخدام القوة العسكرية للحفاظ على القيم الأساسية للدولة، مثل الاستقلال والسيادة والمصالح القومية، وذلك في حالة نشوب الحرب. بالإضافة إلى ذلك، يشكل الأمن القومي أهمية كبيرة بالنسبة

للسياسة الخارجية لأي دولة أو مجموعة من الدول. إذ تعد كسلوك خارجي للدولة، تعتمد بشكل كبير على الأمن القومي لحماية الدولة من التهديدات والمطامع الخارجية التي قد تواجهها.
(١)

لتحقيق الأمن القومي، يتطلب الأمر التركيز على أربعة عناصر أساسية كما يلي:(٢)

١- تحديد الأهداف والمصالح التي تسعى الدولة إلى حمايتها والوصول إلى تحقيقها.

٢- معرفة التحديات التي تواجه الدولة أو الأمة، وذلك من أجل تحديد المخاطر المحتملة التي يجب مواجهتها.

٣- وضع السياسات المناسبة واستخدام الأدوات والخطوات ذات الضرورة لتحقيق المصالح ومواجهة التحديات المحتملة، يجب أن تكون هناك المؤسسات القادرة على مواكبة هذه السياسات وتنفيذها، وتلبية هذه المتطلبات يتطلب وجود سلطة سياسية تمتلك حق القرار والتوجيه وتخصيص الموارد.

بناءً على ما سبق، يتضح أن مفهوم الأمن القومي يستند إلى اتجاهين أساسيين:

الاتجاه الأول: يعرف أصحاب هذا الاتجاه الأمن القومي على أنه استراتيجية تنشأ لحماية المصالح والأهداف الحيوية الأساسية للشعب، يتم تناول جوانب الحماية في هذا المفهوم، ويقدم الحلول التي تستمد من التاريخ والجغرافيا لمختلف التحديات التي قد تواجه الشعوب أو الامة، إذ تشمل المصالح الحيوية الحفاظ على الاستقلال والسيادة والاستقرار (٣).

الاتجاه الثاني: يركز على الدولة بوصفها المحور الأساسي للأمن، ويعتبرون أن الحفاظ على أمن الدولة يتطلب التركيز على الجانب العسكري فقط، ويستثنون البعدين الاجتماعي والثقافي التي ليست من مواضيع السياسة الرئيسية (٤).

كان الأمريكي والتر ليمان* وضع مفهوم محدد لمصطلح الأمن القومي في عام ١٩٤٣، وقد صاغ المفهوم على النحو التالي، "تُعتبر الدولة آمنة عندما لا تُضطَر إلى التضحية بالمصالح المشروعة

التي تريدها لتجنب الحرب، وعندما تمتلك القدرة على حماية هذه المصالح، عبر القدرة على خوض الحرب في حالة التحدي". تم استخدام هذا المصطلح بعد أن بدأت مفهوم القومية تتزايد في القاموس السياسي، حيث تخلت الشعوب عن حالات التخلف والخضوع والتبعية، وتحول التركيز من الولاء للسلطة إلى الولاء للدولة، أصبح احترام القانون يُمثل حالة من التقدم والحضارة [٥].

يُعَتَبَر مفهوم الأمن القومي من المفاهيم الحديثة في علوم السياسة، وقد تم تطبيقه عملياً بعد أن انتهاء. الحرب العالمية الثانية، حيث أنشأت الولايات المتحدة الأمريكية مجلس الأمن القومي الأمريكي في عام ١٩٤٧ [٦].

تطوّرت نقاشات الأمن القومي بعد ذلك لتأخذ اتجاهًا جديداً ينطبق على الدول القومية التي نشأت في العصر الحديث، بما في ذلك دول النظام الإقليمي العربي. يتم تطبيق هذا المفهوم عندما تكون الدولة مستقلة بذاتها، كما ينطبق على الدولة العربية الإسلامية التي تأسست بعد وفاة النبي محمد (ص)، تغير مفهوم القومية بشكل عملي ليشير إلى الانتماء العرقي أو القومي، وأصبح يُعتبر مرادفًا لمصطلح "وطني". وأصبح الحديث عن الأمن القومي يرتبط بأمن الدولة القومية، وهو مفهوم يتعلق بكيفية تشكل الدولة تاريخيًا واستمرارها في العيش على أرض محددة واستخدام لغة واحدة بشكل أساسي، وتعمل هذه الدولة على نشر قيم روحية وثقافية موحدة [٧].

واستناداً إلى ما سبق، استمر قادة الدول وزعماؤها في إشاعة مفهوم الأمن القومي بهدف تعزيز الحماس لدى شعوبهم وإثارة روح الانتماء والحفاظ على أرض الوطن في قلوبهم، ويهدفون أيضاً إلى تحقيق الوحدة المجتمعية ورفض التفرقة والتشتت، وجمع الشعب لمواجهة التحديات، يُسعون لتحقيق التأييد الشعبي لكل ما يعزز التقدم والتنمية، وذلك ليكونوا يدًا واحدة في مواجهة الأزمات المدنية والعسكرية، وضمان استمرارية الوحدة الشعبية، وبناءً على ذلك، أصبحت الدول في العالم بحاجة ملحة لوضع تعريف لمفهوم الأمن القومي، بسبب التحولات في النظام العالمي الذي تعيشه الدول القومية

الضعيفة، حيث تواجه هذه الدول موجتين رئيستين، إما محاولة التأثير واستغلال الإمكانيات من قبل الدول الكبرى، أو إدراك قادتها لطبيعة المخاطر وحقيقتها، وضرورة الاستعداد لمواجهتها [٨].

يُلاحَظ أن مفهوم الأمن القومي قد تطوّر نتيجة لظهور الدولة القومية في أوروبا، حيث مر هذا المفهوم بثلاث مراحل رئيسية [٩] :

١- ثبات الأمن من خلال القوة: في هذه المرحلة، تم التركيز على قدرة الدولة على حماية قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية، وكان التهديد الأساسي في ذلك الوقت يتمثل في التهديد العسكري. وبالتالي، اعتُبر أن امتلاك الدولة للقوة العسكرية هو السبيل الوحيد لتحقيق الأمن القومي.

٢- الأمن من خلال التنمية: مع تزايد الأهمية السياسية والاقتصادية والدبلوماسية للدول، بدأت تلك الجوانب تشكّل تهديدًا على الأمن القومي. لم تعد التهديدات العسكرية هي الخطر الوحيد، وبالتالي ساد مفهوم الأمن المرتبط بالتنمية. يعني ذلك أن امتلاك الدولة للقوة السياسية والاقتصادية، وتحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي والتكنولوجي والعلمي، أصبحت هي السبل الرئيسية لتحقيق الأمن القومي.

٣- الأمن من خلال التنمية والقوة: يعتمد مفهوم الأمن في هذه المرحلة على تحقيق التوازن بين التنمية والقوة في سياق ضمان الاستقرار. يعني ذلك أن القدرة على توفير الحماية للنشاط الوطني القومي في جميع المجالات التي تقوم بها الدولة أصبحت ضرورية لمواجهة التهديدات المتعددة المصدر.

وبناءً على ذلك، يمكن تقسيم مكونات الأمن القومي إلى ثلاثة أبعاد قطاعية رئيسية، ومن بينها:

أولاً- البعد السياسي: الذي يهدف إلى الحفاظ على حرية الإرادة الوطنية وحرية اتخاذ القرارات السياسية للدولة، وضمان تنفيذ خططها السياسية المستقبلية.

ثانياً- البعد الاقتصادي: الذي يهدف إلى حماية الاقتصاد الوطني من أي تهديدات خارجية أو داخلية، وتوفير الحماية للمؤسسات الاقتصادية في الدولة ومصادر ثرواتها داخلياً وخارجياً، والحفاظ على توازنات اقتصادية بين الإنتاج والاستهلاك، والموارد والإنفاق، والادخار والاستثمار، والاستيراد والتصدير.

ثالثاً- البعد الاجتماعي: الذي يهدف إلى تحقيق الاستقرار الداخلي من خلال تحقيق الحريات وتلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين (مثل الغذاء والتعليم والرعاية الصحية والعمل والأمن والسلامة والسكن والبيئة غير الملوثة)، وتحقيق الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي بين قوى الدولة وعناصرها وطبقاتها المختلفة.

رابعاً- البعد العسكري: يعتبر جزءاً من الأمن التقليدي الذي يهدف إلى حماية الدولة من التهديدات العسكرية سواء كانت داخليةً أو خارجيةً، يتم ذلك من خلال تطوير وتعزيز القوات المسلحة والشرطة والأجهزة الأمنية الأخرى، والحفاظ على سرية وولاء وروح المهمة لديها. وتأخذ القوات المسلحة وأجهزة الشرطة والأمن مسافة تباعد عن أي توجهات حزبية أو نشاطات سياسية وعقائدية، حتى تبقى قوة وطنية تحمي مصالح الوطن وتكون درعًا للدولة ضد التهديدات الخارجية والدعم للشرعية داخلياً.

المطلب الثاني: تعريف الأمن القومي

تغيرت النظرة السائدة سابقاً بشأن مفهوم الأمن القومي للدول والأمم، حيث كانت ترتبط بالقوة العسكرية والجانب العسكري فقط، أي القدرة على الدفاع ومواجهة التهديدات. ومع ذلك، تم التوصل إلى فهم أن الأمن القومي يتجاوز الجانب العسكري، ويشمل الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية. أصبح من الواضح أن الاهتمام بالجانب العسكري فقط يشكل تهديدًا للأمن بدلاً من حمايته. فعدم قدرة الدولة على تحقيق الاستقرار الداخلي الأدنى يجعلها ضعيفة وعرضة للتهديدات[١٠].

ويعرف الأمن القومي لغة: بأنه الاستقرار والسلامة، والقدرة على توفير الاحتياجات الأساسية وتحقيق الراحة النفسية والجسدية. فالأمن يعكس الثقة وعدم الخوف، وتم تعريف كلمة "الأمن" في المعجم الوسيط بمعنى الشعور بالاطمئنان وعدم وجود الخوف(١١).

هناك تعدد في التعاريف المرتبطة بمصطلح "الأمن القومي"، وعلى الرغم من اختلافها الظاهري، إلا أن جميعها تتركز حول فكرة مشتركة واحدة، وهي الحفاظ على وتأمين الاحتياجات والمصالح العليا والأساسية للدولة والأفراد. يُعرف "الأمن القومي للدولة" على أنه حماية وتأمين هذه المصالح. ومن بين هذه التعاريف، يُشار إلى أنه "الحالة التي يكون فيها الإنسان محميًا وبعيدًا عن الخطر الذي يهدده"(١٢).

كما يُعرَف الأمن القومي أيضاً على أنه مجموعة الخطط والترتيبات والأدوات والاستعدادات التي تقوم الدولة للحفاظ على وجودها. يشمل مفهوم الأمن القومي الجوانب الداخلية والخارجية، بما في ذلك التوافق الاجتماعي والاقتصاد المتوازن والقادر على التصدي للأزمات. كما يتضمن أيضًا وجود قوة عسكرية كافية للردع والدفاع والتصدي للتهديدات وفقًا لاحتياجات وتطلعات كل بلد.(١٣)

أصبح مصطلح الأمن القومي ذا أهمية بارزة في وضع استراتيجيات الدول وصياغة الخطط من قِبَل القادة والمسؤولين في مختلف دول العالم. يُركز على الأمن لأنه يلعب دوراً حاسماً في تحقيق الاستقرار الاجتماعي وتوفير الأسس الصحيحة للسياسات الاقتصادية والاجتماعية. وأصبحت مكانة المسؤولين مرتبطة بقدرتهم على الحفاظ على أمن وسلامة الشعوب. بالفعل، أصبح الأمن عنصراً أساسياً في تنظيم أي جماعة دولية. يمنح الأمن المسؤولين القدرة على توفير الرفاهية والسعادة لشعوبهم. لهذا السبب، أعطى واضعو ميثاق الأمم المتحدة أولوية كبيرة لمسألة ضمان الأمن الدولي منذ الاجتماعات الأولى في فترة الحرب العالمية الثانية. وكرس الميثاق أهمية استقرار الأمن الدولي كأساس لنظام العلاقات الدولية الجديد (١٤).

يعتبر عدد من خبراء علم الاجتماع أن مفهوم الأمن القومي يعكس قدرات الدول على حماية هويتها الخاصة من التهديدات، بغض النظر عن نوع تلك التهديدات. وقد وضع عدد من الخبراء في الشؤون السياسية والأمنية تعريفاتهم لهذا المفهوم، ومن بين أبرز تلك التعريفات:

١- إنه مفهوم أساسي ينبع من خصائص الظروف الدفاعية للإقليم الوطني، ويتحول في سياق تنظيري ليصبح قواعد للسلوك الجماعي والقيادي بمعنى سياسي وليس فقط تعامل داخلي [١٥].

٢- يتمثل الأمن القومي من خلال إمكانية توفير أعلى مستويات الحماية للدولة واستقراراها، في مختلف المجالات الاجتماعية والعسكرية والاقتصادية والسياسية والبيئية، ضد مختلف أنواع التهديدات على المستوى الداخلي أو الخارجي، وسواء كانت إقليمية أو دولية[١٦].

٣- يشمل الأمن القومي مجموعة من الإجراءات التي يجب على الدولة أو مجموعة من الدول اتخاذها، وفقًا لإمكانياتها، بهدف الحفاظ على وجودها ومصالحها في الحاضر ومستقبلاً .

يُعرِّف علي عباس مراد * الأمن القومي بأنه: مجموعة القيم والمبادئ النظرية، والأهداف والسياسات التي تتعلق بضمان وجود الدولة، وسلامة المكونات الخاصة بها واستقراراها وتلبية الاحتياجات المتعلقة بها، وضمان القيم والمصالح الحيوية وحمايتها من الأخطار المحتملة على المستوى الخارجي والداخلي، مع مراعاة التغيرات البيئية الداخلية والإقليمية والدولية [١٧].

في كتابه "جوهر الأمن"، أشار روبرت ماكنمارا *، وزير الدفاع الأمريكي السابق وأحد المفكرين الاستراتيجيين المرموقين، إلى أن مفهوم الأمن القومي لم يعد مرتبطاً فقط بالتهديدات الخارجية، بل يشمل العديد من المتغيرات الأخرى. وأكد أن الأمن يسهم في التطور والنمو، سواء كان ذلك على المستوى السياسي، الاجتماعي و الاقتصادي، من خلال توفير حماية مضمونة، وأشار إلى أن الأمن الحقيقي للدولة ينبع من فهمها العميق للتهديدات التي تواجه قدراتها المختلفة، وقدرتها على التعامل معها وتوفير الفرص لتطوير تلك القدرات بشكل حقيقي في جميع المجالات، سواء في الحاضر أو في المستقبل [١٨].

لذا يساعد تعريف الأمن القومي في تحديد أولويات الدولة وتحديد أكثرها أهمية. يمكن للتعريف أن يوضح المصالح الحيوية للدولة ويساعد على تحديد القطاعات والمجالات التي يجب أن تكون محمية بشكل خاص، إضافة إلى توجيه السياسات والاستراتيجيات بشكل فعال لحماية الدولة ومصالحها. يعتبر التعريف دليلاً يوجه صنع القرار في مجالات الدفاع والأمن والسياسة الخارجية، كما يساعد تعريف الأمن القومي على تعزيز التنسيق والتعاون بين الجهات المختلفة داخل الدولة، مثل القطاعات السياسية، الأمنية، العسكرية، الاقتصادية. كما يسهم في تعزيز التعاون الدولي لمواجهة التحديات المشتركة وتعزيز الأمن الإقليمي والعالمي.

المبحث الثاني: تهديدات الامن القومي وعلاقتها بالأزمات التي عانى منها العراق

تهديدات الأمن القومي تعد من أهم التحديات التي تواجه الدول في العصر الحديث، والعراق لم يكن استثناءً من ذلك. عانى العراق لفترة طويلة من العديد من الأزمات التي أثرت بشكل كبير على أمنه القومي. سنقدم هنا مقدمة بسيطة حول بعض تلك التهديدات وعلاقتها بالأزمات التي واجهها العراق.

أحد أهم التهديدات التي واجهها العراق هو التهديد الإرهابي. شهد البلد تواجداً قوياً لتنظيمات إرهابية مثل تنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية (داعش(، تلك التنظيمات المتطرفة استغلت الفراغ الأمني والاضطرابات السياسية التي تلا الغزو الأمريكي عام ٢٠٠٣ وأدت إلى سقوط نظام الرئيس صدام حسين، هذا التهديد الإرهابي أثر بشكل كبير على الأمن القومي للعراق وأدى إلى تهديد وحدته الوطنية واستقراره الداخلي.

بالإضافة إلى التهديد الإرهابي، عانى العراق من التدخلات الخارجية والتوترات الإقليمية. تدخلت دول مجاورة وأطراف إقليمية في الشؤون العراقية بمختلف الطرق، سواء عبر دعم جماعات مسلحة أو التدخل العسكري المباشر. هذا التدخل والتوتر الإقليمي أثر بشكل كبير على استقرار العراق وأمنه القومي.

إضافة إلى ذلك لا يمكن تجاهل الأزمة السياسية والطائفية التي أدت إلى تفاقم الانقسامات الداخلية في العراق. تخللت العديد من الصراعات السياسية والصراعات الطائفية العنف والصراعات المسلحة بين الجماعات العراقية المختلفة. هذه الأزمة الداخلية أثرت سلباً على أمن العراق وتهديدات وحدته الوطنية.

بصورة عامة، يتضح أن تهديدات الأمن القومي التي واجهها العراق ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالأزمات التي عصفت بالبلاد. العراق تعرض لتحديات متعددة تضمنت التهديد الإرهابي، التدخلات الخارجية، الأزمة السياسية والطائفية. تلك التهديدات والأزمات أثرت على الاستقرار والأمن القومي للعراق وشكلت تحديات كبيرة تتطلب جهوداً كبيرة لمعالجتها وحلها بشكل شامل ومستدام.

المطلب الأول: الأزمات التي عانى منها العراق

عام ٢٠٠٣، شهد العراق غزواً أمريكياً، وتغيراً في الهيكل الأمني وتدميرًا للمؤسسات والمنشآت المختلفة. كما رافق عملية الاحتلال توترات أمنية واضطرابات، كما شهد العراق اندلاع توترات طائفية، أدت لاستمرار أعمال العنف في جميع أنحاء العراق لسنوات، استغل أبو مصعب الزرقاوي *، الجهادي الأردني الذي قاتل في أفغانستان وانضم إلى العراق لقيادة تنظيم القاعدة في العراق، هذه التوترات. وكان متورطًا في تفجيرات وعمليات خطف وقطع رؤوس. كانت واحدة من القادة الجهاديين الرئيسيين الذين كانوا يسعون لإشعال العنف بين الطوائف العرقية والدينية في العراق. تم قتل الزرقاوي في ضربة جوية أمريكية في منتصف عام ٢٠٠٦، بعد ذلك، أعادت الجماعة تسميتها باسم الدولة الإسلامية في العراق (داعش) [١٩].

خلال الفترة من عام ٢٠٠٧ إلى ٢٠١١، قامت الإدارة الأمريكية بزيادة قواتها في العراق، وبعد انسحاب الولايات المتحدة من العراق، بدأت الجماعات الإرهابية، ولا سيما تنظيم "داعش" الإرهابي، في توسيع نفوذها داخل العراق. توسع هذا التنظيم منذ عام ٢٠١٣ إلى سوريا وغيّر اسمه إلى "الدولة

الإسلامية في العراق والشام". نتيجة لتصاعد قوته، تمكن من السيطرة على مناطق واسعة في العراق. وقد أثر ذلك على العلاقات الأمنية مع الدول المجاورة، وخاصة تركيا.

على المستوى الداخلي فتبرز مجموعة من الازمات التي تعتبر جوهرية بالنسبة للأمن القومي العراقي وهي:

أولاً- الدستور العراقي والنظام الانتخابي: تم وضع دستور العراق لعام ٢٠٠٥ في فترة قصيرة من قبل عدد قليل من السياسيين، مما جعله غير عادل من الناحية السياسية، حيث جاءت بعض أحكامه مقيدة لبناء المشروع الديمقراطي في العراق، خاصة في ظل الظروف غير الاعتيادية التي مر بها ويمر بها البلد، وبالنسبة للنظام الانتخابي، فإنه يعتبر واحدًا من أهم المؤسسات في المجتمع الديمقراطي، واعتماد نظام انتخابي ثنائي (قائمة مغلقة أو مفتوحة) هو طريقة لضمان مصلحة الأحزاب قبل ضمان مصلحة المواطن(٢٠).

ثانياً- فوضى الأحزاب: تعددية الأحزاب ضرورية للديمقراطية، ولكنها قد تتحول إلى فوضى عندما تفتقد التنظيم القانوني اللازم، لذلك، يجب وضع قوانين تنظيمية للأحزاب تضمن عملها بطريقة تخدم الهدف الذي تأسست من أجله، هذا هو ما يفتقده الواقع العراقي حالياً، حيث لا يزال العراقيون غير قادرين على وضع قانون ينظم وجود الأحزاب وعملها بشكل فعال (٢١).

ثالثاً- الفيدرالية: تطبيق مبدأ الفيدرالية هو أحد العوامل الداخلية الفاعلة في بناء الدولة العراقية، يمنح تطبيق الفيدرالية صلاحيات أكبر ومتعددة للأقاليم على حساب السلطة المركزية، وفقًا للدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ في المادة الرابعة التي أكدت أن العراق هو دولة فيدرالية اتحادية، يمكن أن يكون نموذج الدولة الفيدرالية القائمة في العراق حالياً على أساس العرق، وقابل للتحول إلى نموذج فيدرالي طائفي في المستقبل، قد يكون هذا النموذج نموذجاً يساهم في إزاحة القوة القومية المركزية التي تسعى إلى تحقيق التوازن الإقليمي (٢٢).

يمكن أن يكون النموذج الفيدرالي في العراق قدوة لدول أخرى مثل (مصر، سوريا، والسعودية)، وهو نموذج تم اختباره في إضعاف القوى الإقليمية الشاملة لصالح القوى العالمية، عندما تتحول تلك الدول إلى مراكز صراع وتنافس محلي، مثلما يحدث في العراق على مستوى الأحزاب السياسية وبين الأقاليم والمحافظات وبين السلطة المركزية، ما يحدث في العراق هو نموذج مستقبلي لدول المنطقة [٢٣].

على المستوى الإقليمي، تشكّل التحديات المتصاعدة والتوترات السياسية ضغطاً وتهديداً أساسياً على الامن القومي العراقي، وخاصة بالنسبة للعلاقات مع إيران وتركيا، إذ أن إيران ترى في العراق دولة جوار يوجد بها التهديد الأمريكي بشكل مباشر على حدودها وبالتالي تعمل على مواجهة هذا التواجد بمختلف الوسائل السياسية والعسكرية، من خلال ارتباطاتها مع قوى سياسية وأحزاب عراقية متعددة، كما تهدف الحملة الأمريكية على العراق إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي ترتبط بطبيعة المجتمع العراقي، في ظل وجود النفوذ الإيراني، والعمل على تحجيمه من خلال تحالفاتها داخل وخارج المنطقة [٢٤].

على المستوى الآخر تعد تركيا أحد اللاعبين المؤثرين في الساحة العراقية، حيث قامت بتدخل واضح في العراق بعد الحملة الأمريكية في عام ٢٠٠٣، وذلك من خلال عدة محاور [٢٥]:

المحور الأول: استخدام تركيا للقضية العرقية لتعزيز موقعها، حيث تدعي تركيا حقوقها التاريخية في الموصل وكركوك وتعيد طرح نفسها كطرف مؤثر في شأن التركمان في العراق.

المحور الثاني: رفض تركيا إقامة دولة كردية في شمال العراق، حيث تخشى أن تشجع هذه الدولة الأكراد المتواجدين في جنوب تركيا، والذين يبلغ عددهم حوالي ١٠ مليون نسمة، على السعي للاستقلال عن تركيا والانضمام إلى الدولة الكردية المستقلة أو تشكيل دولة مجاورة لها.

المحور الثالث: اهتمام تركيا بتطور النظام السياسي في العراق، حيث ترفض التصور السياسي الذي أدى إلى هيمنة الأكراد على المكون التركماني داخل المجلس الحاكم العراقي الانتقالي، مما أدى إلى عدم تمثيل عادل للتركمان في الحكومة.

المحور الرابع: دوافع التدخل التركي في العراق تتأثر بمواقف دول مجلس التعاون الخليجي، حيث تسعى للتوصل إلى تفاهم مع تركيا بشأن العراق، بهدف ضمان تحقيق التوازن بين النفوذ الإيراني والنفوذ التركي في العراق، حيث تروج دول المجلس لدور تركيا كعامل موازنة [٢٦].

المطلب الثاني: ارتباط الأزمات السياسية بتهديد الأمن القومي العراقي

ترتبط التهديدات الداخلية بالنسبة للأمن القومي العراقي، من خلال وجود التوترات بين القوى السياسية التي تتيح إمكانية استدامة الفوضى، بعيداً عن التوافقات، والمعاناة من عدم استقرار في النظام السياسي، نظراً لارتباط العديد من القوى والأحزاب والتيارات السياسية بفواعل وقوى إقليمية، وتواجه العراق تحديات عديدة تهدد أمنها القومي على المستوى الداخلي من خلال :

١- الإرهاب: يواجه العراق تهديداً كبيراً من الجماعات الإرهابية مثل تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) والتي لا تزال تنشط في بعض المناطق، تعمل هذه الجماعات على تنفيذ هجمات إرهابية واستهداف المدنيين والقوات الأمنية، مما يؤثر على استقرار البلاد [٢٧].

٢- الصراعات الطائفية والعرقية: يعاني العراق من توترات طائفية وعرقية مستمرة، حيث تتصاعد الاحتكاكات بين المكونات العرقية والطائفية المختلف، هذا الصراع يؤدي إلى انقسام المجتمع العراقي وتعزيز الانقسامات السياسية والاجتماعية.

٣- نزاعات السيطرة على الموارد: يشهد العراق صراعاً داخلياً بين المكونات السياسية والعشائرية للسيطرة على الموارد الطبيعية وخاصة النفط. هذا الصراع يؤدي إلى تصاعد التوترات والصدامات بين الأطراف المتنازعة ويعرقل التنمية والاستقرار.

٤- ضعف الأجهزة الأمنية: تعاني القوات الأمنية في العراق من ضعف في التدريب والتجهيزات والتنسيق، مما يجعلها غير قادرة على مكافحة الجريمة والإرهاب بشكل فعال، هذا الضعف يتيح الفرصة للجماعات المتطرفة والمجرمين للنشاط بحرية وتهديد الأمن الداخلي.

أما بالنسبة لدول الجوار الإقليمي، فإن العلاقات العراقية – الإيرانية تعتبر هدفاً بالنسبة للولايات المتحدة، حيث تنظر الأخيرة إلى إيران أحد الأطراف التي تهدد مصالحها في منطقة الشرق الأوسط، كما ترى الولايات المتحدة في إيران طرفاً يدعم حزب الله في لبنان ويدعم حركة حماس في الأراضي الفلسطينية المحتلة. إذا تم تشكيل حكومة عراقية موالية للولايات المتحدة، ستضمن تحقيق الهدف الأمريكي الأساسي، وهو الحصول على موقع آمن للتواجد العسكري الأمريكي لضمان أمن إسرائيل والنفط، وهذا كان من أهم الأهداف وراء الحملة الأمريكية على العراق [٢٨].

بالنسبة لتركيا فقد عملت على محاولة تعزيز موقعها وتأثيرها في الساحة السياسية العراقية عبر تطوير العلاقات في قطاع الطاقة مع إقليم كردستان والاستثمار في قطاع النفط، وسعت تركيا أيضًا لتوقيع معاهدة استراتيجية في مجال الطاقة مع حكومة إقليم كردستان، تتيح لها استيراد كميات كبيرة من صادرات النفط والغاز من المنطقة الكردية بشكل مستقل عن بغداد، ولتحقيق هذا السيناريو، يتطلب بناء خطوط أنابيب جديدة داخل تركيا وإقليم كردستان، وهذا بالتالي يعتبر تهديداً لوحدة العراق نظراً للأهداف السياسية التركية[٢٩].

منذ تدهور العلاقات بين رئيس الحكومة التركية ورئيس الوزراء العراقي السابق نوري المالكي في عام ٢٠١١، سعت الولايات المتحدة الأمريكية لوقف تقدم تركيا في إقامة علاقة طاقة حصرية مع حكومة كردستان على حساب بغداد، ومع ذلك، تشير الوقائع العملية إلى أن الدور التركي في العراق والمنطقة قد زاد في السنوات منذ عام ٢٠١١، نتيجة التدخل في الأزمة السورية، يبدو أن هذا الدور التركي يتوافق مع مواقف قطر والسعودية في دعم العناصر الطائفية المتطرفة، بحجة حماية السنة في العراق.

الخاتمة:

يُعدّ الأمن القومي الجانب الأهم التي تعمل الدول على الاهتمام به والحفاظ عليه، وذلك لما يمثله من أهمية في وجود الدولة واستمراريتها، ونظراً لتعدد التهديدات واتساعها، أصبحت الدول تعمل على مواجهة اخطار متعددة من خلال العمل على تحصين جبهاتها الداخلية، وإقامة علاقات متوازنة مع

الدول الأخرى تقوم على التعاون المتبادل واحترام السيادة، وهذا ما شهده العراق منذ عام ٢٠٠٣ خلال فترة الاحتلال الأمريكي وتداعياته على بنية الدولة وهيكليتها، وصولاً على الانسحاب الأمريكي وما خلفه من فوضى وانعدام للاستقرار بالبلاد، دفعت إلى تزايد الجماعات المسلحة والإرهابية، التي عمقت من حدة الانقسامات والتهديدات الأمنية التي عانى منها المجتمع العراقي، إضافة إلى ذلك الانقسامات السياسة الداخلية وما نتج عنها من أزمات بين التيارات والقوى والأحزاب، أدت إلى استدامة حالة الفوضى، بما يدعوا إلى ضورة معالجتها بما يصب بالمصلحة القومية العليا للبلاد، كما أنه نتيجة للفوضى وانعدام الاستقرار وضعف المؤسسات الحكومية، دفعت بالقوى الإقليمية للعمل بشكل مباشر على تحقيق أهدافه السياسية، الاقتصادي، والأمنية في العراق، من خلال إجراءات تمس الأمن القومي العراقي، وتعيق بالتالي استقلال العراق واستدامة الاستقرار والأمن.

الهوامش:

* صلحُ وستفاليا هو اسمٌ عامٌّ يُطلقُ على معاهدتيْ السلامِ اللتيْنِ دارتِ المفاوضاتُ بشأنِهما في كلٍّ منْ مدينتيْ أوسنابروكَ (والتي أضحتْ تلقبُ بمدينةِ السلامِ منْ بعدُ) ومونسترَ في وستفاليا، وتمَّ التوقيعُ عليهِما في ١٥ مايو/أيارَ لعامِ ١٦٤٨م و٢٤ أكتوبر/تشرينَ الأولِ ١٦٤٨م وحُرِّرَتا باللغةِ الفرنسيةِ. أنهتْ هاتانِ المعاهدتانِ حربَ الثلاثينَ عاماً في الإمبراطوريةِ الرومانيةِ المقدسةِ (وقعُتْ معظمُ مسارحِ هذهِ الحربِ في ألمانيا القديمة بحدودها ما قبل الحرب العالمية الأولى)، وحربُ الثمانينَ عاماً بينَ إسبانْيا ودولةُ المقاطعاتِ السبعِ المنخفضةِ المتحدةِ (أو فيما بعد هولنْدا).

(١) جراية الصادق، تحولات مفهوم الأمن في ظل التهديدات الدولية الجديدة، جامعة الوادي، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد٨، ٢٠١٤، ص٢٠.

(٢) محمد سعيد آل عياش الشهراني، أثر العولمة على مفهوم الأمن الوطني، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ٢٠٠٦، ص١٥.

(٣) سمير خيري، الأمن القومي العربي، دار الفارسية للطباعة، بغداد، ١٩٨٣، ص١٨.

(٤) سليمان الحربي، مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه .وتهديداته، دراسة نظرية في المفاهيم والأطر، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد١٩، مركز دراسات الوحدة العربية.، بيروت، ص١٥.

* والتر ليبمان (٢٣ أيلول ١٨٨٩ – ١٤ كانون الأول ١٩٧٤) كان كاتب أمريكي ومراسل ومعلق سياسي مشهور ويعتبر من أوائل من أدخل مصطلح الحرب الباردة

(٥) جراية الصادق، تحولات مفهوم الأمن في ظل التهديدات الدولية الجديدة، مرجع سبق ذكره، ص٢١.

(٦) باسم الطويسي، الإدراك السياسي لمصادر تهديد الأمن القومي العربي – وجهة نظر المثقفين في الأردن، دار سندباد للنشر، الأردن، ١٩٩٧، ص٥.

(٧) حسن تركماني، الأمن القومي في القرن الحادي والعشرين، الأولى للتوزيع والنشر، دمشق، ٢٠٠٤، ص١٥.

(٨) جمعة بن جمعة، الأمن العربي في عالم متغير، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠١٠، ص٢٧.

(٩) حسن تركماني، الأمن القومي في القرن الحادي والعشرين، مصدر سبق ذكره، ص١٥.

(١٠) فرناز عطية، مفهوم الأمن القومي: التطور والأبعاد، المعهد المصري للدراسات، القاهرة،٢٠٢٢، ص١

(١١) جمال محمد خليفة المري ، الأمن القومي (الإرهاب–الجريمة المنظمة–التجسس– الإشاعة– التخريب)، أكاديمية شرطة دبي، كلية القانون وعلوم الشرطة، ٢٠٠٥، ص ١٥

(١٢) نشأت، الهلالي، الأمن الجماعي الدولي، ١٩٨٥، ص ١٥٥

(١٣) جمال محمد خليفة المري ، الأمن القومي (الإرهاب–الجريمة المنظمة–التجسس– الإشاعة– التخريب)، مرجع سبق ذكره، ص١٦.

(١٤) إبراهيم الحسن، الأمن الجماعي العربي دراسة في القانون الدولي، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨٣، ص١٣

(١٥) حامد ربيع، نظرية الأمن القومي العربي، دار الموقف العربي، القاهرة، ١٩٨٤، ص٤٣

(١٦) خالد بن سلطان بن عبد العزيز، مقاتل من الصحراء حقائق وذكريات مستقبلية لقائد القوات المشتركة ومسرح العمليات، دار الساقي للتوزيع والنشر، بيروت، ١٩٩٦، ص ٦٦

* حصل الدكتور علي عباس مراد على درجة الدكتوراه في العلوم السياسية من كلية العلوم السياسية بجامعة بغداد في عام ١٩٩٠ . يعمل أستاذاً مشاركاً للعلوم السياسية في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة قاريونس الليبية منذ عام ١٩٩٣ . وقد شغل عدداً من المناصب العالمية في مراكز البحوث والجامعات العربية، حيث عمل في بغداد باحثاً في المركز القومي للبحوث الاجتماعية (١٩٨٤–١٩٩٠)، ثم محاضراً في المعهد الدبلوماسي (١٩٨٥–١٩٩٠)، كما قام بتدريس المواد السياسية والفلسفية في جامعات بغداد، والكوفة، وقاريونس.

(١٧) علي عباس مراد،، مشكلات الأمن القومي– نموذج تحليلي مقترح، مركز الإمارات. للدراسات الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٥، ص١٢

* روبرت سترانج مكنمارا (٩ حزيران ١٩١٦ – ٦ تموز ٢٠٠٩) هو مسؤول تنفيذي أمريكي ووزير الدفاع الثامن، خدم في المنصب من عام ١٩٦١ إلى ١٩٦٨ في عهد الرئيسين جون كينيدي وليندون جونسون. لعب دورا رئيسيا في تصعيد تدخل الولايات المتحدة في حرب فيتنام. كان مكنمارا مسؤولا عن إدخال تحليل النظم في السياسة العامة، والتي تطورت اليوم بما يعرف باسم تحليل السياسات.

(١٨) تامر محمد كمال الخزرجي، العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات، دار مجدلاوي للتوزيع والنشر، الأردن، ٢٠٠٥، ص٦٧.

* أحمد فضيل نزال الخلايلة أو أبو مُصعب الزرقاوي أو أبو محمد الغريب (كُنية لقَّب بها نفسه) أو أبو أحمد أو صقر أبو سويد، (٣٠ تشرين الأول ١٩٦٦ – ٧ حزيران ٢٠٠٦). أب لأربعة أبناء، وقيادي أردني في تنظيم القاعدة، أعلنت لاحقاً الحكومة الأردنية سحب الجنسية منه. كان عضواً في تنظيم القاعدة في العراق، قاد معسكرات تدريب للمسلحين في أفغانستان، اشتهر بعد ذهابه إلى العراق لكونه مسؤولاً عن سلسلة من الهجمات والتفجيرات خلال حرب العراق، في التسعينيات أسس أبو مصعب الزرقاوي جماعة التوحيد والجهاد وأعلن سنة ٢٠٠٤ بيعته لزعيم تنظيم القاعدة آنذاك لأسامة بن لادن مع تغيير مسمى الجماعة إلى قاعدة الجهاد في بلاد الرافدين والتي بدورها اندمجت لاحقًا مع جماعات مسلَّحة أخرى تحت مسمى مجلس شورى المجاهدين والذي ظل زعيمها حتى مقتله في يونيو ٢٠٠٦.

(19) Sarhang Hamasaeed. and Garrett Nadaa, Iraaq Timelinee: Siince the. 2003 Warr, 2020, The Uniited Statees. Instiitute of Peace, 2020, https://www.usip.org/iraq-timeline-2003-war, accessed 9/4/2024.

(٢٠) ذوالفقار علي هندول، المتغيرات المؤثرة في القرار الاستراتيجي للأمن الوطني العراقي، جامعة الكوفة، مجلة مركز دراسات الكوفة، العدد٥٩، ٢٠٢٠، ص١٢٥.

(٢١) حافظ الدليمي، المشروع الديمقراطي في العراق (الواقع والطموح) دراسة نقدية، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، مجلة قضايا سياسية، العدد٢٩-٣٠، ٢٠١٢، ص٧٩.

(٢٢) نجدت صبري ثاكري، الإطار القانوني للأمن القومي دراسة تحليلية، دار دجلة للنشر، الأردن، ٢٠١٣، ص٨٧.

(٢٣) حسين وهيب، ملامح التحول في النظم العربية، أوراق دولية، العدد٢٠١٥، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، ٢٠١٢، ص٥-٧.

(٢٤) إبراهيم البيضاني، الدولة العراقية الهشة: نتاج داخلي أم ضرورة أمريكية، مجلة حمورابي، العدد٩، مركز حمورابي للدراسات والأبحاث، بغداد،٢٠١٤ ص٢٧.

(٢٥) هيثم صيوان، العلاقات العراقية – التركية: رؤى في إمكانية التعاون واحتمالات الصراع في: العراق تحت الاحتلال: تدمير وتكريس الفوضى، سلسلة كتب المستقبل العربي، العدد٦٠، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٨، ص٣٥٠.

(٢٦) علي حسين باكير، نحو علاقات تركية- خليجية استراتيجية، مركز الخليج للأبحاث، مجلة آراء الخليج، العدد٤٩، دبي،٢٠٠٨، ص٦٤.

(٢٧) االمقاتلون الإرهابيون الأجانب دليل لمعاهد التدريب القضائي في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، فيينا، ٢٠٢١، ص٢١.

(٢٨) إبراهيم البيضاني، الدولة العراقية الهشة: نتاج داخلي أم ضرورة أمريكية، مصدر سبق ذكره، ص٣٥.

(٢٩) المصدر نفسه، ص٤٤.

المصادر:

أولاً-المصادر العربية

١- إبراهيم البيضاني، الدولة العراقية الهشة: نتاج داخلي أم ضرورة أمريكية، مجلة حمورابي، العدد٩، مركز حمورابي للدراسات والأبحاث، بغداد، ٢٠١٤.

٢- إبراهيم الحسن، الأمن الجماعي العربي دراسة في القانون الدولي، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨٣.

٣- باسم الطويسي، الإدراك السياسي لمصادر تهديد الامن القومي العربي – وجهة نظر المثقفين في الأردن، دار سندباد للنشر، الأردن، ١٩٩٧.

٤- تامر محمد كمال الخزرجي، العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات، دار مجدلاوي للتوزيع والنشر، الأردن، ٢٠٠٥.

٥- جراية الصادق، تحولات مفهوم الأمن في ظل التهديدات الدولية الجديدة، جامعة لوادي، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد٨، ٢٠١٤.

٦- جمال محمد خليفة المري، الأمن القومي (الإرهاب-الجريمة المنظمة-التجسس- الإشاعة- التخريب)، أكاديمية شرطة دبي، كلية القانون وعلوم الشرطة، ٢٠٠٥.

٧- جمعة بن جمعة، الأمن العربي في عالم متغير، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠١٠.

٨- حافظ الدليمي، المشروع الديمقراطي في العراق (الواقع والطموح) دراسة نقدية، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، مجلة قضايا سياسية، العدد٢٩-٣٠، ٢٠١٢.

٩- حامد ربيع، نظرية الأمن القومي العربي، دار الموقف العربي، القاهرة.، ١٩٨٤.

١٠-حسن تركماني، الأمن القومي في القرن الحادي والعشرين، الأولى للتوزيع والنشر، دمشق، ٢٠٠٤.

١١-حسين وهيب، ملامح التحول في النظم العربية، أوراق دولية، العدد٢٠١٥، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، ٢٠١٢.

١٢-خالد بن سلطان بن عبد العزيز، مقاتل من الصحراء حقائق وذكريات مستقبلية لقائد القوات المشتركة ومسرح العمليات، دار الساقي للتوزيع والنشر، بيروت، ١٩٩٦.

١٣-ذوالفقار علي هندول، المتغيرات المؤثرة في القرار الاستراتيجي للأمن الوطني العراقي، جامعة الكوفة، مجلة مركز دراسات الكوفة، العدد٥٩، ٢٠٢٠.

١٤-سليمان الحربي، مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه وتهديداته، دراسة نظرية في المفاهيم والأطر، المجلة العربية للعلوم السياسية، االعدد١٩، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت.

١٥-سمير خيري، الأمن القومي العربي، دار الفارسية للطباعة، بغداد، ١٩٨٣.

١٦-علي حسين باكير، نحو علاقات تركية- خليجية استراتيجية، مركز الخليج للأبحاث، مجلة آراء الخليج، العدد٤٩، دبي،٢٠٠٨.

١٧-علي عباس مراد، مشكلات الأمن القومي- نموذج تحليلي مقترح، مركز الإمارات للدراسات الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٥.

١٨-فرناز عطية، مفهوم الأمن القومي: التطور والأبعاد، المعهد المصري للدراسات، القاهرة،٢٠٢٢.

١٩-محمد سعيد آل عياش الشهراني، أثر العولمة على مفهوم الأمن الوطني، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ٢٠٠٦.

٢٠-المقاتلون الإرهابيون الأجانب دليل لمعاهد التدريب القضائي في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، فيينا، ٢٠٢١.

٢١-نجدت ثبري ثاكري، الإطار القانوني للأمن القومي دراسة تحليلية، دار دجلة للنشر، الأردن، ٢٠١٣.

٢٢-نشأت، الهلالي، الأمن الجماعي الدولي، ١٩٨٥.

٢٣-هيثم صيوان، العلاقات العراقية – التركية: رؤى في إمكانية التعاون واحتمالات الصراع في: العراق تحت الاحتلال: تدمير وتكريس الفوضى، سلسلة كتب المستقبل العربي، العدد٦٠، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٨.

ثانياً- المصادر الأجنبية

1- Sarhaang Hamasaeed and Garreett Nada, Iraaq Timeline: Since the 2003 War, 2020, Thee United Statees Instituete of Peace, 2020, https://www.usip.org/iraq-timeline-2003-war, accessed 9/4/2024